الصباح AL-SABAH

5 نواب يقترحون إنشاء شركات زراعية للتخضير وإنتاج الأعلاف

قدم 5 نواب، أمس الأربعاء، هم: عبدالله الأنبعي وحمد المدلج والدكتور حسن جوهر ومهند الساير ومتعب الرثعان العنزي اقتراحا بقانون لإنشاء شركات زراعية للتخضير وإنتاج الأعلاف، جاء فيه:

مادة أولى :

تؤسس بمقتضى أحكام هذا القانون شركات مساهمة عامة كويتية وفق الشريعة الإسلامية مقراتها الكويت غرضها تخضير الشوارع العامة والأماكن المطلوبة وبيع الأعلاف بأنواعها.

مادة ثانية : رأسمال كل شركة من الشركات لا تتجاوز 20 مليون دينار كويتي، وتخصص أسهمها على النحو الآتي:

1 – 24 في المئة من الأسهم تخصص للحكومة والجهات التابعة لها.

2 – 26 في المئة من الأسهم تطرح للبيع في مزايدة علنية تشترك فيها الشركات المساهمة أو اتحاد الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة من غير وكيل محلي التي يوافق مجلس الوزراء على مشاركتها في المزايدة، ويرسو المزاد على من يتقدم بالسعر الأعلى للسهم فوق قيمته الاسمية مضافة إليها مصاريف التأسيس– إن وجدت – ويلتزم من يرسو عليه المزاد وبالسعر ذاته الذي رسى عليه المزاد، بالاكتتاب بجميع الأسهم التي تؤول إلى الدولة وفقا لأحكام البند «1» من هذا القانون.

3 – 50 في المئة من الأسهم تخصص للاكتتاب العام لجميع المواطنين.

4 – تحول الزيادة الناتجة عن بيع الأسهم وفقاً لأحكام البند «1» من هذه المادة إلى الاحتياطي العام للدولة.

مادة ثالثة : يتم تأسيس الشركات خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القانون، ويحدد مجلس الوزراء الجهة الحكومية التي يعهد إليها القيام بإجراءات التأسيس والدعوة لانتخاب أول مجلس إدارة للشركات.

ويستثنى مجلس الإدارة الأول للشركات المؤسسة من النسبة المحددة لعدد الأسهم التي يجب أن يملكها عضو مجلس الإدارة وفقا لأحكام القانون رقم 1 لسنة 2016 المشار إليه.

مادة رابعة : تتولى الشركات مسؤولية تخضير الطرق العامة والعناية بها ويجوز زراعة الأعلاف وبيعها في السوق المحلي بسعر رمزي ولا يجوز في أي حال من الأحوال تصدير منتجات الأعلاف التي تم انتاجها من خلال هذه الشركات.

مجلس الأمة

مادة خامسة: يتم تأسيس ما لا يقل عن عدد خمس شركات مساهمة عامة كويتية تختص بتخضير الأماكن العامة والشوارع واستزراع الاعلاف لضمان التنافسية

مادة سادسة : يضع أول مجلس لإدارة الشركة اللائحة التنفيذية ونظامها الأساسي خلال ثلاثة أشهر من بداية تأسيس الشركة، ويوضح فيها طريقة عملها وميزانيتها والهيكل التنظيمي للشركة.

تلتزم الشركة بتوظيف وتدريب وضمان ما لا يقل عن 15 في المئة من العمالة الوطنية، كما أنها تعفى من جميع رسوم الدولة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، وتمنح الدولة الأراضي اللازمة للمشروع بما لا يتجاوز مليون متر مربع اجمالي الاراضي.

مادة سابعة : يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

وجاء في المذكرة الإيضاحية: لما كان القطاع الزراعي مهم في تخضير الأراضي الفضاء ويمثل أحد مصادر الدخل القومي وأثر على صحة المواطنين، ولما تتكبده الدولة من مصروفات يتم انفاقها على التخضير والإهمال الحكومي وطول الدورة المستندية والأعباء المالية على الدولة، كان الاهتمام بحل مشاكله وتفعيل أدائه يمثل أحد الاهتمامات التي يجب التوجيه إلى نظرها وإيجاد الحلول، لما تواجهه من صعوبات ومعوقات، خاصة مع ندرة الأعلاف المحلية وغلاء الأسعار بسبب الاحتكار، وجاء هذا الاقتراح بقانون بإنشاء شركات زراعية تتولى أعباء التخضير وتحمل هذا العبء من كاهل الدولة ويكون دور الدولة دور رقابي وليس دور الانفاق على التخضير وإيجاد وفرة في الأعلاف تخفف الأعباء وترفع التنافسية مما يعود على انخفاض أسعار الاعلاف على المربين ويعود بنفس الوقت على أسعار المواشي وانخفاض أسعارها على المواطنين.

ماجد المطيري يسأل الشعلة عن إعلان توظيف «الموانئ» : هل هناك جديد؟

ماجد المطيري

وجه النائب ماجد المطيري سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الاتصالات فهد الشعلة.

ونص السؤال على الآتي:

نمى إلى علمي بأن مؤسسة الموانئ الكويتية قد أعلنت في 2022-1-9 م عن شغل وظائف بالمؤسسة للكويتيين حديثي التخرج وذوي الخبرة وفقاً للتخصصات المدرجة بإعلان التوظيف ومنذ ذلك التاريخ لم يتم أي جديد بخصوص ذلك الإعلان.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

«1» صورة ضوئية لآخر إعلان لمؤسسة الموانئ الكويتية بشأن توظيف الكويتيين من حملة المؤهلات الجامعية والدبلوم «سنتان بعد الثانوية» في مختلف التخصصات، متضمناً الشروط والمتطلبات الخاصة بالتوظيف.

«2» هل أعلن عن شغل وظائف بالمؤسسة في غضون شهر يناير/2022م؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب يرجى تزويدي بصورة ضوئية من الإعلان والشروط الخاصة بالتقديم، وهل نشر الإعلان في الجريدة الرسمية والجرائد اليومية.

«3» في حالة صحة ذلك الإعلان يرجى تزويدي بعدد المتقدمين لشغل تلك الوظائف المعلن عنها مع بيان تفصيلي بالمؤهلات الجامعية والشهادات الحاصلين عليها وكذلك الوظائف المرشحين لها وفقاً لكل تخصص على حدة وذلك وفقاً للجدول التالي:

«أعداد المتقدمين /مرفق على كل اسم المؤهل المتقدم»

«أعداد المقبولين وتخصصهم والمؤهل الحاصل عليه»

«أعداد من رفض ترشيحهم وسبب الرفض»

«4» تزويدي في حالة صحة ذلك الإعلان بالإجراءات الخاصة بتقييم المتقدمين للوظائف المشار إليها كالاختبارات وأنواعها والمقابلات الشخصية ومعايير المفاضلة الخاصة للاختيار النهائي للمتقدمين.

«5» ما الجهة التي أعدت اختبارات القبول؟ وهل أجريت مقابلات للمتقدمين؟ وهل استثنى أحد المتقدمين من خوض تلك الاختبارات؟

«6» أسماء لجنة مقابلة المتقدمين ومسمياتهم الوظيفية وصلاحيتهم في إجراء تلك المقابلات.

«7» ما مدى صحة توجه أعضاء اللجنة بإلغاء بعض الطلبات واستثناء البعض؟

«8» ما سبب عدم تسكين الوظائف المعلن عنها حتى تاريخه على الرغم من مرور عام ونصف من تاريخ الإعلان المزعم، مع تزويدي بسبب التأخير.

تتمات

«النقد الدولي»

4 في المئة في عام 2022.

جاء ذلك في بيان صحفي للصندوق نشر على موقعه الالكتروني أمس الاربعاء، بمناسبة اختتام مشاورات عام 2023 مع دولة الكويت بموجب المادة الرابعة من اتفاقية انشاء الصندوق.

وقال البيان إن نمو القطاع غير النفطي مع زيادة إنتاج النفط أدى إلى انتعاش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ليسجل نموا بنسبة 8.2 في المئة في 2022.

وتوقع أن ينخفض النمو الحقيقي في القطاع النفطي في 2023 بسبب تخفيضات إنتاج النفط، مشيرا إلى أن نمو الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية يظل قويا، مدفوعا بالطلب المحلي ويبقى ثابتا على المدى المتوسط.

أضاف أنه بعد أن بلغ معدل التضخم الرئيسي ذروته عند 4.7 في المئة على أساس سنوي في أبريل الماضي، تراجع إلى 3ر7 في المئة مايو الماضي، إذ ساعد تشديد السياسة النقدية من قبل بنك الكويت المركزي، إلى جانب الدعوم الحكومية للمواد الغذائية الأساسية والقيود على أسعار البنزين المحلية في احتوائه، مبينا أن التضخم الأساسي يتجه إلى الانخفاض منذ الربع الثاني الماضي.

واعتبر أن الموازين المالية والخارجية لدولة الكويت تعززت وازدادت الهوامش الوقائية الخارجية، وتحول رصيد الموازنة العامة إلى فائض بنسبة 6.5 في المئة من الناتج المحلي في السنة المالية 2022/2021، بينما تحسن رصيد الموازنة العامة غير النفطي، بدون حساب دخل الاستثمارات الحكومية، بنحو 9 نقاط مئوية من الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية.

ورأى البيان أن التقديرات تشير الى أن الفائض في الموازنة العامة قد تحسن إلى 23.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية الماضية، مستفيدا بشكل رئيسي من ارتفاع الإيرادات النفطية، إضافة إلى تقييد الإنفاق العام الذي ساعد على زيادة رصيد الموازنة العامة غير النفطي بنحو نقطتين مئويتين من الناتج المحلي.

وذكر أنه من المقدر أن يصل الفائض في الحساب الجاري إلى نحو 33.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، بدعم من ارتفاع الإيرادات النفطية متوقعا أن يبقى مرتفعا في عام 2023، لاسيما أن الأصول الاحتياطية الرسمية بلغت 48.2 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022 «يغطي 10.4 شهرا من الواردات المتوقعة».

وأكد أن مؤشرات السلامة المالية واختبارات الضغط التي تجريها السلطات الكويتية، تشير إلى أن النظام المصرفي مستقر ومرن في مواجهة الصدمات الشديدة، لافتا إلى أن البنوك الكويتية جيدة الرسملة وذات سيولة مرتفعة إذ تبقى القروض غير المنتظمة منخفضة والربحية تتعافى أيضا.

ورأى أن المخاطر المحيطة بتوقعات الاقتصاد الكلي الأساسية مرتفعة وتميل إلى الجانب السلبي، موضحا أن التقلبات في أسعار النفط وإنتاجه تشكل مخاطر من جانبين للنمو والتضخم وكذلك على أرصدة المالية العامة والحساب الجاري.

وبالنسبة للمخاطر المحلية أوضح «أن التأخير في الإصلاحات المالية والهيكلية اللازمة، قد يؤدي إلى تضخيم مخاطر السياسة المالية المسايرة للدورات الاقتصادية وتقويض ثقة المستثمرين إذ يعيق التأخير التقدم نحو تنويع الاقتصاد».

كما اعتبر انه على الجانب الإيجابي «يمكن لحل الجمود السياسي تسريع الإصلاحات المالية والهيكلية المطلوبة، وتعزيز ثقة المستثمرين وتحفيز الاستثمار الخاص».

أضاف أن الهوامش الوقائية المالية والخارجية الكبيرة التي تتمتع بها الكويت تمكنها من إجراء الإصلاحات اللازمة من مركز قوة، مبينا «أن حل الجمود السياسي بين الحكومة ومجلس الأمة أمر بالغ الأهمية لتسريع زخم الإصلاحات وبالتالي تعزيز النمو وتنويع الاقتصاد».

وأشار الى الحاجة إلى ضبط مالي شامل وداعم للنمو من أجل تعزيز استدامة المالية العامة ودعم العدالة بين الأجيال.

وأوضح أنه ابتداء من السنة المالية القادمة، ينبغي أن يهدف ضبط أوضاع المالية العامة إلى زيادة الإيرادات غير النفطية، ومعالجة أوجه الجمود في الإنفاق الجاري مع زيادة الإنفاق الرأسمالي لزيادة النمو الممكن.

وذكر «أن تدابير إصلاح الإيرادات العامة يمكن أن تشمل فرض الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة، كما هو الحال في دول مجلس التعاون، إضافة إلى توسيع ضريبة دخل الشركات لتشمل الشركات المحلية».

أضاف «أنه يجب أن تركز تدابير الإنفاق العام على تقليص فاتورة الأجور، والإلغاء التدريجي لدعم الطاقة مع تحسين إجراءات دعم الدخل الموجهة».

وأفاد بأن النظام المصرفي الكويتي يعتبر مستقرا ومحصنا تجاه المخاطر النظامية ومدعوما بإطار احترازي قوي يجب الاستمرار في تعزيزه، داعيا البنك المركزي إلى النظر في تعديل تكوين متطلبات رأس المال الإلزامي لجعل السياسة الاحترازية الكلية أكثر معاكسة للتقلبات الدورية، وذلك بعد أن تم التخلص من جميع تدابير الدعم التنظيمي المالي المتعلقة بجائحة «كورونا».

وأكد الحاجة إلى حزمة إصلاحات هيكلية لتعزيز إنتاجية العمل والنمو في القطاعات غير النفطية الذي يقوده القطاع الخاص، إضافة إلى الحاجة لنمو قوي في القطاعات غير النفطية يقوده القطاع الخاص لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

وأشار الى أن ذلك يتطلب مجموعة شاملة من الإصلاحات التي تعالج التحديات الهيكلية العميقة وتحفيز الكويتيين على البحث عن وظائف في القطاع الخاص، ما يدعو إلى ضرورة وجود إصلاحات بسوق العمل لتعزيز هيكل الأجور بما يتوافق مع السوق.

المطيري يقود

دعوة عامة لجميع الإعلاميين والمختصين والخبراء الدستوريين وجمعيات النفع العام لحلقة نقاشية، حول مسودة مشروع قانون تنظيم الإعلام بعد الانتهاء من ملاحظات واقتراحات الجهات الحكومية المعنية في الدولة.

وذكرت أن هذه الحلقة النقاشية تأتي تطبيقا لمضامين النطق السامي، الذي نص على توجيه الجهاز الإعلامي في الحكومة، بأن يكون إعلاما ملكا للشعب وترجمة لاستراتيجية وزارة الإعلام بتعزيز التشاركية مع الإعلاميين والمختصين، واستكمالا لإجراءاتها لتقديم المسودة الختامية لمشروع قانون تنظيم الإعلام.

وأوضحت أنه سيتم خلال الحلقة النقاشية عرض كل تفاصيل مسودة القانون من قبل الوزير، وأخذ مقترحات وملاحظات المختصين والمهتمين حوله، تمهيدا للوصول إلى المسودة النهائية لتحويلها لمجلس الأمة، لعرضه على اللجنة التعليمية في المجلس بداية أكتوبر المقبل.

من جهة أخرى وعلى صعيد مشروع القانون الذي يقضي بتغريم كل من يسيئ إلى نائب بمجلس الأمة بغرامة قد تصل إلى 20 ألف دينار، أكد النائب حمدان العازمي رفضه رفضاً قاطعاً محاولات تحصين النائب من النقد، مضيفا «فنحن جزء من المجتمع الكويتي ولا رقيب علينا بعد الله إلا الشعب»، مشددا على ضرورة «التصدي لمثل هذه الاقتراحات الحكومية الفاشلة».

من ناحيته قال النائب بدر سيار «لتعلم الحكومه أننا لن نقبل بسياسة تكميم الأفواه مهما كلفنا الأمر».

وشدد «لن نسمح بمرور أي قانون يمس بحرية المواطن ورأيه في كل من تولى مسؤولية عامة، فمن لا يتسع صدره لانتقاد الشعب لا يستحق تمثيله».

ورأى النائب حمد العبيد إن النصوص الشرعية عامة جاءت للحفاظ على كرامات الناس ولم تفرق بين الناس في الحقوق والواجبات. وفيما أشار إلى أن الدستور الكويتي نص على ذلك، شدد على أننا «لن نقبل بتشريع يمايز بين المواطنين والنواب و الوزراء».

أضاف سيار : «سنقوم بالتعديل على مشروع قانون الإعلام الجديد إذا قدم بشكل رسمي للمجلس».

سالم الصباح

هذا الملف الإنساني الهام.

واستذكر وزير الخارجية خلال اللقاء التضحيات الخالدة التي قدمها الشهداء الكويتيون، تجاه الوطن الذين ضربوا أروع الأمثلة في الوطنية والفداء، وسجلوا أسماءهم في سجلات الشرف والبطولة وبكل شجاعة وبسالة، من أجل عودة الشرعية إلى دولة الكويت وشعبها الأبي، مضيفا أن ذكراهم ستظل مخلدة لا تنسى في أفئدة ووجدان كل الكويتيين.

كما استذكر النجاح الأخير لدولة الكويت والجهود الحثيثة التي بذلتها الجهات المعنية في الدولة، في تحديد مصير الشهيد حمدان محمد حمدان المطيري، بعد التعرف على هويته من خلال عملية الإستعراف بالتحليل الجيني للبصمة الوراثية متضرعا إلى الباري عز وجل أن يتغمد الشهيد بواسع رحمته وعظيم مغفرته وأن يلهم ذويه جميل الصبر والسلوان.

من جانبه قدم العنزي استعراضا لجهود جمعية أهالي الشهداء الأسرى والمفقودين الكويتية، كما قدم نسخة عن إصدار موسوعي لجمعية أهالي الشهداء الأسرى والمفقودين الكويتية تحت عنوان «صفوة الأخيار» والذي يوثق أسماء وبيانات وصور الشهداء المعلن عنهم من أسرى دولة الكويت.

«الإطفاء» سيطرت

وجهت إدارة العمليات المركزية ستة مراكز إطفاء، وعند وصول الفرق تبين أن الحريق بمصنع خاص لتصنيع الأسمنت والأصباغ ويحتوي على مواد كيميائية قابلة للاشتعال.

أضافت ان الحريق امتد إلى أجزاء من مصنع مجاور وعلى الفور تم مكافحة الحريق والسيطرة عليه وحصره في مواقع محددة منعا لامتداده، وذلك بسبب سرعة استجابة مراكز الإطفاء والوصول بوقت قياسي لموقع البلاغ.

وذكرت أن عملية المكافحة تمت تحت متابعة من رئيس قوة الإطفاء العام الفريق خالد المكراد، ونائب الرئيس لقطاع المكافحة اللواء جمال ناصر وقيادة ميدانية من مدير إطفاء محافظة الأحمدي بالإنابة عقيد محمد عبدالعزيز.

ودعت «الإطفاء» ملاك ومستأجري المصانع والقسائم الصناعية والمباني التجارية والاستثمارية، إلى ضرورة تطبيق اشتراطات السلامة والوقاية من الحريق وذلك لتحقيق الأمن المجتمعي.

روسيا : 10 قتلى

قضى كل الأشخاص الذين كانوا على متن الطائرة».

وبحسب وزارة الطوارىء فإن الطائرة كانت متجهة من موسكو لسانت بطرسبورغ.

ونشرت مواقع تواصل اجتماعي صورا قالت إنها لتحطم الطائرة التي كان على متنها يفغيني بريغوجين.

ويمتلك بريغوجين مجموعة من الشركات، بما فيها شركات متهمة بالتدخل في انتخابات الرئاسة الأميركية عام 2016. ويخضع هو وشركاته وشركاؤه لعقوبات اقتصادية واتهامات جنائية في الولايات المتحدة.

ويسيطر بريغوجين على شبكة من الشركات بما فيها مجموعة «فاغنر» شبه العسكرية، التي تجنّد مسلحين مرتزقة في عدة مناطق في العالم مثل سوريا وليبيا وأوكرانيا ومناطق الصراع في بعض دول الصحراء والساحل في أفريقيا لدعم الأطراف الموالية لروسيا ورعاية مصالح موسكو.

وكان بريغوجين قد قاد تمردا مسلحا ضد النظام الروسي في شهر يونيو الماضي، وعلى إثره طالبت وزارة الدفاع الروسية مقاتلي فاغنر بتسليم أنفسهم وعدم التمرد على الجيش، قبل أن يلجأ بريغوجين وقواته إلى دولة بيلاروسيا.

مكة المكرمة

المعتمرين في الحرم المكي، وتسببت في حالة من الهلع.

وقد رفع جهاز الدفاع المدني السعودي درجة الإنذار إلى اللون الأحمر، ودعا المواطنين إلى ضرورة الابتعاد عن تجمعات المياه والأودية والسدود، حفاظا على سلامتهم.

وأغلقت مدارس في مكة المكرمة أبوابها اليوم الأربعاء، بعد أن ضربت رياح عاتية وأمطار غزيرة المدينة الواقعة غرب المملكة لساعات عدة بدءا من مساء الثلاثاء.

وفي حين كان المصلون يطوفون حول الكعبة في المسجد الحرام مساء أمس الأول الثلاثاء نحو الساعة السادسة بالتوقيت المحلي «15:00 بتوقيت غرينتش»، ضربت صاعقة من البرق برج ساعة مكة الملكي الشهير، مضيئة سماء العاصمة المقدسة.

قادة «بريكس»

الافتتاحية للقمة الـ15 لمجموعة الاقتصادات الكبرى الناشئة تحت شعار «بريكس وأفريقيا: شراكة من أجل النمو والتنمية المستدامة والتعددية»، بحضور الرئيس الجنوب أفريقي سيريل رامافوزا والصيني شي جين بينغ والبرازيلي لولا دا سيلفا ورئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، في حين تحدث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عبر الفيديو من موسكو وناب عنه في القمة وزير خارجيته سيرغي لافروف.

وقال الرئيس الصيني إن على دول بريكس أن تنهض بمبدأ التعددية القطبية وتعزيز دور الأمم المتحدة، ودعا لتشجيع الدول على الانضمام إلى بريكس لإنشاء عالم أكثر عدالة، مضيفا أن عقلية الحرب الباردة لا تزال تشكل مصدر قلق للعالم اليوم.

ودعا شي دول بريكس إلى الالتزام بالتنمية السلمية والشراكة الإستراتيجية والأمن القومي لدول المجموعة، كما دعاها إلى لعب دور للوصول إلى تسوية سياسية في المناطق الساخنة لحل النزاعات.

من جهته، قال الرئيس الروسي إن مجموعة بريكس تطالب بنظام عالمي منصف قائم على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

أضاف أن السعي للحفاظ على الهيمنة في العالم أدى إلى أزمة في أوكرانيا بمساعدة الدول الغربية.

وتابع بوتين أن مجموعة بريكس تسعى لإنهاء هيمنة الدولار الأميركي على المبادلات التجارية العالمية وتعزيز استخدام العملات المحلية، مشيرا إلى أن روسيا ستسعى خلال رئاستها القمة المقبلة لبريكس في مدينة كازان لتسهيل تطبيق القرارات المتعلقة بتوسيع المجموعة.

وفي كلمته بالقمة، قال الرئيس البرازيلي إن الدافع الذي أدى لإنشاء مجموعة بريكس يلهم قادة المجموعة من أجل بناء عالم متعدد عادل ومستدام.

زيلينسكي : أوكرانيا

الأجزاء الأخرى في أوكرانيا التي ما تزال للأسف تحت الاحتلال».

واستولت روسيا على القرم وضمتها إليها في 2014 في خطوة لم تعترف بها أغلب الدول الأخرى. واستولت روسيا على أجزاء أخرى من أوكرانيا في غزو واسع شنته في فبراير شباط 2022.

وكانت أوكرانيا قد صعدت في الأسابيع الأخيرة من هجماتها على شبه جزيرة القرم، وهي شبه الجزيرة ذات الأهمية الرمزية والاستراتيجية التي احتلتها روسيا منذ عام 2014.